تقويم فاعلية نظم الرقابة الداخلية ودورها في توافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف السودانية
(دراسة ميدانية على عينة من القطاع المصرفي بالسودان)

د. محى الدين محمد إبراهيم عثمان النعيم/ الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والدراسات التجارية – جامعة نيالا – السودان
الأستاذ المساعد بقسم إدارة الإعمال كلية العلوم والآداب – جامعة الجوف – المملكة العربية السعودية
gamail.commohyee20@
د. إبراهيم يعقوب اسماعيل عثمان/الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والدراسات التجارية – جامعة نيالا – السودان
د. صديق ادم محمد أبكر/ الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والدراسات التجارية – جامعة نيالا – السودان

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:2/6/2019
Accepted:7/10/2019

مستخلص البحث:

هدفت البحث إلى معرفة العلاقة بين أبعاد نظم الرقابة الداخلية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف السودانية، استعمل البحث المنهج الوصفي والتحليلي لجمع بيانات الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) وتم استعمال الاستبانة كأداة من أدوات التحليل، وتم جمع (120) استبانة على العينة المستهدفة من العاملين بالمصارف السودانية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن المصرف يتجنب الأساليب التي تؤدي الى الاستخدام غير الرشيد للموارد المتاحة، ويقوم بتحديد وفصل المهام بين العاملين، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة للتقارير التي تبين وجود مخالفات ، وأن المصرف يراعي الفحص والتصميم الجيد للمستندات الأصلية التي يعتمد عليها للتحقق من عدم وجود أخطاء بها ، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها، ضرورة وجود لائحة للمصارف تتميز بالمرونة الكافية وتتوافق مع احتياجات الزبائن، بالإضافة إلى وجود أسس لمتابعة ومحاسبة العاملين بالمصارف.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ الرقابة الداخلية، حوكمة المصارف.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.115
Pages: 507- 530

مقدمة:

شهد القرن العشرين العديد من حالات التزوير والتلاعب في القوائم المالية للشركات مما أدى إلى ضعف ثقة مستخدمي المعلومات في التقارير المالية ونظام الرقابة المتبع في الشركات، وكان رد الفعل الطبيعي هو مناداة المنظمات والهيئات المهنية بضرورة زيادة أنشطة الرقابة بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية ومن ثم تعظيم منفعتها، وبالتالي نشأت الحاجة لزيادة أنشطة الرقابة الداخلية، مما أدى إلى ظهور فكرة تحديث أنظمة الرقابة الداخلية بهدف زيادة الثقة في التقارير المالية، ويتطلب ذلك توافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية في هذه الأنظمة لكي تستطيع القيام بالأنشطة والمهام التي تساعدها على تحسين جودة التقارير وحتى يتمكن مستخدمي المعلومات من ترشيد قراراتهم المبنية على تلك المعلومات، وقد أدى ذلك إلى التركيز على أهمية حوكمة الشركات من قبل المؤسسات المالية والعلمية والمهنية.

وفي المجال المصرفي يتبين بأن هذه الأزمات المالية كانت قد أدت إلى اتباع آليات تطبيق مفهوم الحوكمة في قطاع المصارف لتفادي هذه الأزمات، ويرجع ذلك إلى أن الحوكمة هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المصارف مما يؤدي إلى ضمان تحقيق الأهداف المرجوة ومن ثم فإن المصارف لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة للحوكمة بل يجب أن تفرض على نفسها أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي اتباعها في عملها.

تعمل آليات الحوكمة بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطة بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة ومراقب الحسابات، وانطلاقاً من ذلك سعى البحث إلى تقويم فاعلية نظم الرقابة الداخلية على توافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

محاور البحث

يتكون البحث من أربعة محاور تتمثل في الآتي:
المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة
المحور الثاني: الإطار النظري للرقابة الداخلية.
المحور الثالث: الإطار النظري لتطوير إطار فعال للحوكمة
المحور الرابع: الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات

المحور الأول/ منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في توافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف السودانية عن طريق تفعيل نظم الرقابة الداخلية والمتمثلة في نظم الرقابة الإدارية، ونظم الرقابة المالية والمحاسبية، بجانب دور نظم الضبط الداخلي، وتتلخص مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل هنالك علاقة بين نظم الرقابة الإدارية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
2. هل هنالك علاقة بين نظم الرقابة المالية والمحاسبية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
3. هل هنالك علاقة بين نظم الضبط الداخلي وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

ثانياً: أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث في الآتي:

1. الأهمية العلمية: تمثلت أهمية البحث العلمية في الآتي:

أ. المساهمة في إبراز نظم الرقابة الداخلية كوسيلة لبناء إطار فعال للحوكمة بالمصارف.

ب. ندرة الدراسات حسب علم الباحثين التي أجريت في مجال العلاقة بين فاعلية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
ج. لفت انتباه الأكاديميين ومراكز الابحاث لتطوير أدوات الحوكمة بإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال.
د. الكشف عن أهم الأليات التي تلعب دوراً مهماً في حوكمة الشركات والتي تتمثل في تفعيل نظم الرقابة الداخلية.

2. الأهمية العملية: تمثلت أهمية البحث العملية في الآتي:
أ. توفير معلومات تساعد الإدارة في تنمية المصارف في شتى المجالات.
ب. الكشف عن دور أنظمة الرقابة الداخلية في تطبيق آليات الحوكمة، والذي سيؤدي بدوره إلى تطوير المهام والأنشطة التي تنفذها لجان الرقابة بالمصارف.

ثالثاً: أهداف البحث:

سعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:
1. تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية من حيث عناصرها الأساسية بالمصارف العاملة بالسودان.
2. التحقق من التزام المصارف السودانية بالتطبيق السليم لنظم الرقابة الداخلية من خلال:
أ. دراسة دور نظم الرقابة الإدارية في توافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
ب. تقييم دور نظم الرقابة المالية والمحاسبية في توافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
ت. التحقق من أدوات نظم الضبط الداخلي في بناء إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
3. الخروج بالتوصيات الملائمة لبناء إطار فعال للحوكمة بالمصارف السودانية.

رابعاً: فرضيات البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلات البحث تم اختبار الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة الإدارية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة المالية والمحاسبية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.
الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الضبط الداخلي وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

انموذج البحث

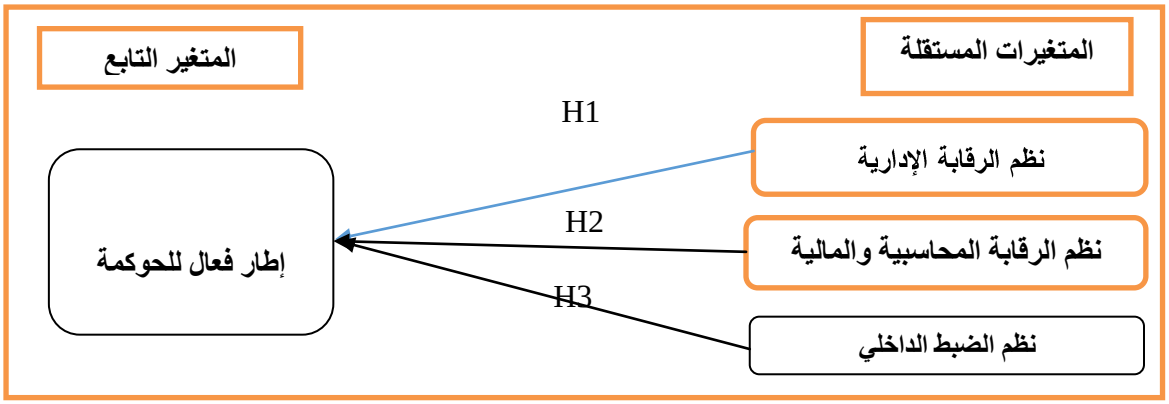

المصدر: إعداد الباحثين، 2019.
متغيرات البحث:
المتغيرات المستقلة: نظم الرقابة الإدارية، نظم الرقابة المحاسبية والمالية، نظم الضبط الداخلي.
المتغير التابع: إطار فعال للحوكمة.

خامساً: المنهج المستعمل في البحث ومجتمع البحث وعينته:

اتبع البحث المنهج الوصفي والتحليلي لوصف الظاهرة موضع الدراسة وجمع البيانات من مصادرها المختلفة وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج تحقق أهداف البحث، ويتكون مجتمع البحث من جميع الموظفين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي بولاية الخرطوم ، حيث تم اختيار عينة قصدية بسيطة بلغت (150) فرد من مجتمع البحث، وتم توزيع عدد (150) استمارة استبانة على عينة البحث، وقد استجاب (120) فرداً حيث أعادوا الاستبانات بعد تعبئتها بالمعلومات المطلوبة بنسبة استرجاع بلغت (80%)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التوزيع التكراري والنسب المئوية للإجابات.
2. الانحراف المعياري.
3. معادلة سيبرمان-براون لحساب معامل الثبات.
4. الوسيط.
5. الانحدار الخطي المتعدد.
6. الارتباط

تم استعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences ((SPSS).

سادساً: مصادر البحث:

تتمثل مصادر البحث في الآتي:

المصادر الأولية: وتتمثل في الاستبانة

المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل الجامعية والمؤتمرات والانترنت.

سابعاً: الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

1- دراسة (Ruqaya 2019) بعنوان "دور المراجعة في فاعلية ومبادئ وإجراءات حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي" بحث منشور:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق آليات حوكمة الشركات والدور الذي تلعبه المراجعة في الحد من تلك الصعوبات، وبيان اثر التفاعل بين المراجعة وآليات الحوكمة على فاعلية إجراءات الحوكمة مما ينعكس إيجاباً على شفافية القوائم المالية وزيادة الثقة فيها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات كما تستخدم المنهج التاريخي في ماهية الحوكمة والمراجعة والدراسات السابقة، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج منها على المراجع فحص نظام الحوكمة بالشركة وإعداد تقارير عن مدى كفاءتها وفاعليتها، اوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها على المراجعين الداخليين والخارجيين المساهمة الفاعلة في ايجاد مناخ ملائم لتطبيق آليات الحوكمة بصورة فاعلة.

2- دراسة (Rima and Mariam 2018)بعنوان "دور حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية" بحث منشور:

تمثلت مشكلة الدراسة في توفير آليات مناسبة للحد من ممارسات التلاعب والغش في التقارير المالية الأمر الذي أدى الى انهيار كبرى الشركات العالمية، هدفت الدراسة إلى التعرف على المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات، والتي تؤدي إلى التخفيض من الممارسات المحاسبية الاحتيالية، تكمن أهمية الدراسة من دراسة أهم اللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية والمتعلقة بالإفصاح وشفافية المعلومات المالية لإبراز الدور الفعال لهذه الهيئة في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن جودة المعلومات في الأسواق المالية ترتبط بمصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهذا ما سيعود بالمنفعة للمستعملين ، وان ضمان جودة هذه التقارير يضمن جودة المعلومات المفصح عنها في صلبها، أوصت الدراسة بتطبيق المبادئ والإجراءات

من قبل الشركات المدرجة لتزويد السوق بالمعلومات الجيدة والموثوق بها على رأسها مبادئ الإفصاح والشفافية التي تعد الأهم لتحقيق ذلك.

3- دراسة (Khalifa and Deroun 2018م) بعنوان "جودة المراجعة وآليات حوكمة الشركات" بحث منشور:

تناولت مشكلة الدراسة إيجاد العلاقة بين جودة المراجعة والآليات الداخلية لحوكمة الشركات، هدفت الدراسة إلى تحديد دور المراجعة في إضافة قيمة حقيقيّة لتفعيل وتطبيق الحوكمة بالشركات، تكمن أهمية الدراسة في موضوع الحوكمة كأداة فعالة للرقابة تقوم على مجموعة من الآليات الداخلية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن تحقيق جودة المراجعة تهدف الى رفع كفاءة وفاعلية أداء المراجع في ظل حوكمة الشركات، أوصت الدراسة بضرورة تحسين شروط ممارسة مهنة المراجعة حتى تقترب من المعايير المعترف بها دولياً.

4- دراسة(Abdel Nasser et al 2014م) بعنوان "مدى تأثير الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن" بحث منشور :

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات الخارجيين والمجتمع المالي في الأردن، تنبع أهمية الدراسة من أهمية التعرف على مبادئ حوكمة الشركات ومفهوم فجوة التوقعات، وبيان مدى تأثير حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في الأردن، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى إلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات بين المدققين الخارجيين والمجتمع المالي من وجهة نظر مدققي الحسابات الداخليين في شركات الوساطة المالية المساهمة الأردنية، وقد خلصت الدارسة إلى أن هناك تأثيراً هاماً في تضييق فجوة التوقعات في الأردن، وقد كان أهم مبدأ يؤثر في تضييق فجوة التوقعات هو تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لكي تضفي نوعاً من الطمأنينة للإدارة وللمتعاملين مع الشركة في جميع النواحي والمجالات.

5- دراسة (Al-Hizan2008) بعنوان "تطوير أداء وظيفة التدقيق الداخلي لتفعيل متطلبات الحوكمة" بحث منشور:هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على نطاق وتأهيل واستقلال أقسام التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة في المملكة العربيّة السعوديّة لمواجهة متطلبات الحوكمة، ولقد اعتمدت الدراسة في تحقيق هذا الهدف على عرض وتحليل بعض وجهات النظر الواردة في المراجع المتخصّصة، هذا بالإضافة إلى جمع وتحليل وعرض آراء بعض المدراء والمحاسبين والمدققين العاملين في بعض الشركات المساهمة في مدينة الرياض، وذلك بالاعتماد على قوائم استبيان وجّهت إليهم، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ نطاق عمل المدققين الداخليّين، تأهيلهم العلمي والعملي، والاستقلال المهني المتاح لهم في عيّنة البحث تتّفق إلى حد كبير مع متطلّبات الحوكمة، إلا أنّ الأمر يتطلّب المزيد من التأهيل والاستقلال وتوسيع نطاق العمل بما يتّفق مع تحقيق أهداف الحوكمة، أوصت الدراسة بتفعيل كافة الجهود والإمكانيّات مهنيّاً وأكاديميّاً في المملكة العربيّة السعوديّة بشكل أكبر، وتوحيد هذه الجهود بهدف تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة بما يتّفق وتطبيق الحوكمة.

2. **الدراسات الأجنبية**:

6. دراسة(Stanciu, 2008)

Internal Audit Approach in Banks, Faculty of Accounting and Management Information Systems:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الجديد للتدقيق الداخليّ في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومتطلبات بازل II، ومدى أهميّة التدقيق الداخليّ لتطبيق المتطلّبات الدوليّة المتعلّقة بهما في ظل البيئة التنظيميّة الجديدة، وشملت الدراسة البنوك التجارية الرومانية في مدينة بوخارست، واستعمل الاستبيان كأداة لجمع البيانات وبيّنت الدراسة أنّ إدارة البنك مسؤولة عن متابعة ومراقبة تطبيق متطلّبات بازل II تبعاً لجميع أنواع المخاطر، ولذلك فإنّ مهمّة التدقيق الداخلي تتضمّن تقييم مستوى المخاطر ومراقبة كيفيّة تطبيق تلك المتطلّبات بما فيها الحد الأدنى لرأس المال، وكذلك تقييم مدى مطابقة التنظيم الداخلي مع متطلّبات اتفاقية

بازل، وكانت نتيجة الدراسة أنّ جودة واحترافية وشموليّة ومهارة المراجعة الداخليّة يُعتبر هامّاً لتحقيق استجابة الإدارة لمبادئ الحوكمة.

7- دراسة،Bashiti & Rabadi, 2006

Assessing Corporate Governance in Jordan, The Arab Bank Review' Pablished Research:

هدفت الدراسة إلى التعرّف على واقع ومستوى تطبيق التحكم المؤسسي في الشركات الأردنية، أجريت الدراسة على 44 شركة أردنية شكلت عينة الدراسة وتمثلت ما نسبته 46% من الشركات المتداولة أسهمها في السوق المالي واختيرت على أساس حجم عملياتها واختبرت العينة لتقييم الشفافية وسرعة الإفصاح وتوفر المعلومات والتي لا تعتمد على مركز لإيداع الأوراق المالية، توصلت الدراسة إلى أن سوق المال الأردني يزداد تعقيداً وهو ما يتطلب أن يتم تأسيس الشركات المساهمة على مستويات عالية ويتوقع من الإدارة رفع مستوى ودورية إعداد تقاريرها واتصالاتها حول استراتيجياتها، ان الأردن خطى عدة خطوات في رسم وتطبيق سياسات التحكم المؤسسي، إن التحكم المؤسسي غير مطبق بشكل تام وهو ما يتطلع إليه المستثمرون لاتخاذ قرارات رشيدة بشأن استثماراتهم، وإن شركات كثيرة لا يوجد لديها لجنة تدقيق.

8- دراسة،Latorre & Dick, 2004

Strengthening Internal Audit's Role in Corporate Governance, Price Water House Coopers International Limited: Pablished Research:

هدفت الدراسة إلى معرفة كيف يمكن للتدقيق الداخليّ أن يساهم بفعاليّة في المنشآت من خلال إحداث مدخل (الضبط – النظام) لتقييم وتحسين فعاليّة إدارة المخاطر والرقابة وعمليّات الحوكمة، وأوضحت الدراسة أنّ مفهوم عمليّات الحوكمة لم يتغيّر في السنوات الأخيرة وكذلك دور التدقيق في تقيّيم فعاليّة هذه العمليّات، وتوصّلت الدراسة إلى أنّه توجد علاقة مترابطة بين حوكمة الشركات وإجراءات التدقيق الداخلي، وعلى التدقيق الداخلي أن تقدّر وتحدّد توصيات ملائمة لتحسين عمليّة الحوكمة من خلال تشجيع القيم والأخلاق الملائمة ضمن المنشأة والتأكّد من فعالية أداء الإدارة ومسؤوليّاتها في المنشأة والتنسيق بشكل فعّال بين الأنشطة، وتفعيل إيصال المعلومات بين مجلس الإدارة والمدققين الداخليّين والخارجيّين والإدارة التنفيذيّة.

9- دراسة،Ruud, 2003

The Internal Audit Function: An Integral Part of Organizational Governance: Pablished Research

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي وبين الجهات الرقابيّة الأخرى في المنشأة من جهة والعلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي وبين أصحاب المصالح من جهة أخرى، وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج منها إنّ التدقيق الداخلي في بيئة الأعمال أصبح وظيفة الدعم الرئيسة للإدارة، لجنة التدقيق، المدقق الخارجي، وأصحاب المصالح وإذا تمّ تصميم وتنفيذ وظيفة التدقيق الداخلي بشكل صحيح يمكن أن تلعب دوراً أساسيّاً في تحسين ودعم فعاليّة حوكمة الشركات.

ما يميّز هذا البحث عن الدراسات السابقة:

قدمت الدراسات السابقة أداء وظيفة التدقيق الداخلي وتأهيل واستقلال أقسام التدقيق الداخلي لتفعيل متطلّبات الحوكمة والقيمة المضافة للتدقيق الداخلي في ظل الحوكمة، كما أشارت بعض الدراسات لدور التدقيق الداخلي وعلاقته بالحوكمة في ظل مبادئ ومتطلبات بازل II وأخرى ركزت على أهميّة التدقيق الداخلي في ظل البيئة التنظيميّة الجديدة، كما نظرت بعض الدراسات إلى الحاجة إلى تطبيق مبادئ التحكم المؤسسي لحماية مجتمعاتها وجلب الاستثمارات إليها، بينما قاست إحدى الدراسات مستوى تطبيق التحكم المؤسسي في الشركات وإظهار العلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي وبين الجهات الرقابيّة الأخرى في الشركة من جهة والعلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي وبين أصحاب المصالح من جهة أخرى.

بينما هدف البحث الحالي إلى إلقاء الضوء على نظم الرقابة الداخلية كوسيلة لبناء إطار فعال للحوكمة بالمصارف السودانية، كما تميزت بالمتغيرات التي لم تدرس في الدراسات السابقة، فضلاً عن حداثة البحث كونه أجري في الوقت الحالي مما يعني أن المستجيبين عبروا عن آرائهم بعد مرور فارق زمني مرّ خلاله تطور في مفاهيم نظم الرقابة الداخلية والحوكمة.

المحور الثاني/ الإطار النظري للرقابة الداخلية.

أولاً: تعريف الرقابة الداخلية: عرفت بأنها الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها، وضبط الدقة والثقة في بياناتها المحاسبية، والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة مقدماً(El-Dahrawy 2007، 232) كما عرفت بأنها الإجراءات والوسائل التي تتبع داخل الشركة للمحافظة على أصولها، والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر ودرجة الاعتماد عليها وتحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية في عمليات الشركة والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة (Khudair 1411ه، 194).

بناءً على ما تقدم يستطيع الباحثون تعريف الرقابة الداخلية بانها مجموعة من الوسائل والسياسات والإجراءات المتكاملة وضعتها الإدارة لحماية موارد المنشأة من سوء الاستعمال وإمكانية الاعتماد على التقارير والقوائم المالية، لضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية على مستوى كافة أنشطة المنشأة.

ثانياً: أهمية الرقابة الداخلية: تتمثل أهمية الرقابة الداخلية في الآتي (Metwally ،1998م، 11):

1. الإشراف والتدقيق: الطرق والوسائل للإشراف على الأفراد والإدارة واستعمال أصول المنشأة، وتقسيم العمل وتحديد المسؤولية وتحديد مراكز السلطة والإشراف.
2. التأكد من سلامة الأداء: تقع مسؤولية أداء العمليات المحاسبية على أفراد مهمتهم تجميع وتنسيق البيانات والمعلومات وإيداعها لدى الإدارة العليا لاستعمالها في مجال استخلاص النتائج واتخاذ القرارات.
3. التحكم في المؤسسة: يسعى مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين إلى تحقيق أهداف المؤسسة عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لمختلف التعليمات وتطبيق نظام رقابي لضبط الإداء.
4. ضمان الدقة وجودة المعلومات: توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المؤسسة يؤدى إلى اتخاذ قرارات تكون رشيدة في معظمها، فوجود أي ثغرات في دقة وجودة المعلومات يؤثر سلباً على المؤسسة وعلى المتعاملين معها.

يتضح للباحثين أن أهمية الرقابة الداخلية تتمثل في الأشراف على الافراد وتحديد المسؤوليات وتجميع المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرارات، ورفع كفاءة إنتاجية المشروع والمحافظة على موارده وحمايتها.

ثالثاً: أهداف الرقابة الداخلية: تتمثل أهداف الرقابة الداخلية في الآتي (Jack, 1994, 392):

1. التحقق من تنفيذ سياسات وإجراءات المنشأة التشغيلية.
2. حماية الموارد لضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها.
3. منع وقوع التلاعب والغش والأخطاء واكتشافها وقت حدوثها.
4. تطبيق القوانين واللوائح المرتبطة بنشاط المنشأة والبيئة المحيطة بها.
5. تنفيذ السياسات الإدارية من خلال وضع المنشأة لمجموعة من السياسات تغطى الجوانب المختلفة لنشاطها.
6. زيادة فاعلية الأداء.
7. الفصل بين المسؤوليات وتحديد الاختصاصات.

يستنتج الباحثون أن أهداف الرقابة الداخلية توفر الحماية لممتلكات المنشأة مع التأكد من دقة إمكانية الاعتماد على بياناتها المحاسبية مع تنمية الكفاءة التشغيلية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية التي تضعها المنشأة.

رابعاً: أقسام الرقابة الداخلية

1. الرقابة الإدارية: تتضمن الرقابة الإدارية ما يلى: (El-Dahrawy ، 2002م، 165):

أ. الرقابة التنظيمية.
ب. الرقابة على الإعداد والتوثيق
ج. الرقابة على توزيع المخرجات.

د. الرقابة الإدارية على أمن النظام.

يتضح للباحثين أن الرقابة الإدارية تهدف الى القضاء على الأخطاء والمخالفات وتحديد اختصاصات ومسئوليات كل إدارة أو قسم، بالإضافة الى فصل المهام بين العاملين والتعاون بينهم.

2. الرقابة المحاسبية: تتمثل إجراءات الرقابة المحاسبية في الآتي:

أ. إجراءات الرقابة على إعداد البيانات: وهي تجهيز وفحص والتصديق على المستندات الأصلية للعمليات، وتهدف الرقابة المحاسبية على إعداد البيانات التحقق من دقة البيانات، وذلك للعمل على منع الأخطاء والمخالفات، أو اكتشافها أو الرقابة على تصحيحها وتدنية خسائرها.

ب. إجراءات الرقابة على المدخلات: تتمثل إجراءات الرقابة على المدخلات في الآتي (Shehata، 2011، 45)

- إجراءات اكتشاف الأخطاء والمخالفات.
- إجراءات الرقابة على تصحيح الأخطاء والمخالفات.

ج. إجراءات الرقابة على تشغيل البيانات: تتمثل هذه الإجراءات في الآتي (Mahmoud ، 2009، 70):

- الفحص اليدوي لمخرجات نشاط التشغيل.
- اختبارات الشرعية المبرمجة لأغراض اكتشاف أخطاء البيانات.
- استعمال الإجماليات الرقابية لغرض اكتشاف الأخطاء.

د. إجراءات الرقابة على المخرجات: تتمثل الإجراءات في الآتي (Farag ، 2005، 17):

- فحص مخرجات كافة التطبيقات بما فيها مخرجات نشاط التشغيل والإجماليات الرقابية، بغرض التحقق من مدى دقتها.
- مقارنة سجلات عمليات التشغيل بسجلات عمليات المدخلات أو سجلات عمليات الوحدات الطرفية، وذلك بغرض التحقق من أن العمليات التي تم تشغيلها هي نفسها التي تم إدخالها.
- التحقق من مدى توافق الإجماليات للتشغيل مع تلك التي تم إعدادها قبل التشغيل.
- اختبار العلاقات المنطقية بين مفردات المخرجات.

يتضح للباحثين أن إجراءات الرقابة المحاسبية تتطلب فحص مخرجات كافة التطبيقات بغرض التحقق من مدى دقتها ومقارنتها بسجلات عمليات التشغيل واختبار العلاقات المنطقية بينها.

3-الضبط الداخلي:

الضبط الداخلي يتضمن تقسيم العمل والسلطة لضبط العمليات اليومية الروتينية والذي بواسطته يمكن أن يتحقق شخص ما من عمل شخص آخر مستقل عنه أو يكون عمل شخص ما مكملاً لعمل شخص آخر، بمعنى ألا ينفرد شخص واحد بعمل معين من بدايته إلى نهايته، وبهذا يمكن تفادي وقوع الأخطاء والأشياء غير المرغوبة فيها واكتشاف ما قد يحدث من ذلك في وقت مبكر، وبذلك يعد الضبط الداخلي الجزء الميكانيكي أو الآلي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل ويوفر لها دليلاً تلقائياً على الدقة والانضباط، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات(al-Sahn ، 2009م، 263).

المحور الثالث/ الإطار النظري لتطوير إطار فعال للحوكمة.

أولاً: تعريف حوكمة الشركات:

عرفت بأنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية المشاركين في إدارتها وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة مثل حملة السندات، العمالة، الدائنين، والمواطنين (Suleiman ، 2006، 15 -16)، كما عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها – Stakeholder – وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضاً أسلوب متابعة الأداء(Ibrahim ، 2005، 59).

يتضح للباحثين من خلال التعريفات السابقة أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات تتمثل في مجموعة من الطرق والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات المساهمة العامة لقراراتها فضلاً عن الشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، و مجموعة من القوانين المتمثلة في قوانين الأوراق المالية وقوانين الإفلاس وعدمه و الملاءة المالية، إضافة الى مجموعة من الأنظمة المتكاملة للرقابة على أداء الشركات سواءً كان أداء مالي أو غير مالي، كذلك أصبحت حوكمة الشركات بمثابة أداة يمكن من خلالها التأكد من مدى الربحية المعقولة للاستثمارات.

ثانياً: أهداف حوكمة الشركات:

تتمثل أهداف حوكمة الشركات في الآتي (Mikhail ، 2005، 261):

1. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة، وإجراءات المحاسبة والتدقيق المالي على النحو الذي يمكن من تحييد ظاهرة الفساد المالي والإداري.
2. تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبني استراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الدمج والسيطرة بناءً على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
3. تجنب حدوث الأزمات المالية نظراً لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.
4. تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، مما يتيح فرص العمل وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بالدولة.
5. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، العاملين، الدائنين، والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة حال تعرض الشركات للإفلاس.

يستنتج الباحثون أن أهداف حوكمة الشركات تعمل على ترشيد القرار الإداري للمنظمة والعمل على محاربة وتقليل فرص الغش والتلاعب المالي والإداري والمحافظة على حقوق الغير وتحسين الأداء.

ثالثاً: أهمية حوكمة الشركات:

يرى بعض الكتاب أن أهمية حوكمة الشركات تنبع من أنها تساهم في جذب الاستثمارات ودعم الاقتصاد في تحقيق ما يلي (Mohamed, 2003):

1. دعم الشفافية، وما يترتب عليها من تطوير لإجراءات المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بكافة معاملات الشركة مع أصحاب المصالح من عملاء وموردين وإدارة وعاملين.
2. وضع استراتيجية سليمة للشركة، وضمان عدم القيام بعمليات اندماج أو استحواذ إلا لأسباب تدعو إلى ذلك، وأن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء الحقيقي لهم.
3. إن اتباع مبدأ الشفافية التي تدعو إليه الحوكمة، يؤدي إلى منع وقوع الأزمات الدورية في الجهاز المصرفي، كذلك منع أو التقليل من حالات توقف أو إخفاق الشركات.
4. حماية مصلحة أقلية المساهمين، حيث تسعى الدول إلى جذب صغار المستثمرين، إذ يمكن للمستثمرين مجتمعين أن يمثلوا مصدراً لمبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.
5. تعزيز ثقة الجهود بنزاهة عملية الخصخصة، كما يساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على الاستثمارات، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة العمالة والنمو الاقتصادي.

بناءً على ما تقدم يتضح للباحثين أهمية حوكمة الشركات باعتبار أنها أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي يؤدي الى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين وتحقيق نظام معلوماتي عادل وشفاف يحقق انسياب البيانات والمعلومات المالية وغير المالية بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق المالية ولأصحاب المصالح وفى نفس الوقت يوفر أداة جيدة للحكم على أداء المديرين التنفيذيين ومجالس إدارات الشركات

رابعاً: مقومات حوكمة الشركات:

تتمثل مقومات حوكمة الشركات في الآتي (Abou El Atta، 2001، 35):

1. وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المساهمين وواجباتهم.
2. تحديد واضح لمعالم استراتيجية الشركة وذلك من خلال تحديد الأهداف والخطط.
3. تحديد واضح للأدوات التي يمكن بها تحقيق الأهداف والخطط.
4. وجود هيكل تنظيمي واضح يحدد المسؤوليات والسلطات بدقة.
5. وجود لجنة مراجعة لها صلاحيات تمكنها من الرقابة والمتابعة لأعمال المراجع الداخلي والخارجي وتقاريرهم.
6. التأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحويه التقارير المالية وذلك عن طريق لجنة المراجعة.
7. وجود نظام فعال للتقارير المالية يقوم على الإفصاح والشفافية لتوفير معلومات لكافة الطوائف الداخلية والخارجية.

خامساً: مبادئ حوكمة الشركات حسب رؤية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

وقد تمثلت هذه المبادئ في المبادئ الستة التالية www.cipe.org:

1-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات.
2-حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.
3-المساواة بين المساهمين في الوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية.
4-الإفصاح والشفافية.
5-مسؤوليات مجلس الإدارة.
6-دور أصحاب المصالح فى حوكمة الشركات.

وأيضاً تتضمن تلك المبادئ مجموعة من الإرشادات التي توضح كيفية تطبيق تلك المبادئ، بحيث تضمن التطبيق السليم لها، هذا وقد قام مركز المشروعات الدولية الخاصة التابع لغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة بشرح تلك المبادئ الى اللغة العربية.

سادساً: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

ينص المبدأ الأول من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات على الآتي:
(ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية).
كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً يمكن كافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقتهم التعاقدية الخاصة، وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسات الأعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يجب أخذ مجموعة من الإرشادات والعوامل في الاعتبار وهي (El-Esseily, 2005، 65):

1-ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل.
2-ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة الحوكمة في نطاق اختصاصي تشريعي ومتوافقة مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

3-ينبغي توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاصي تشريعي ومحدد بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
4-ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلاً عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وتتميز بالشفافية مع توفير الشرح الكافي لها.

مما تقدم يستنتج الباحثين أنه طبقاً لهذا المبدأ يجب أن يراعى في تطوير إطار حوكمة الشركات مدى تأثير هذا الإطار على أداء الاقتصاد ككل ونزاهة الأسواق المالية، ومدى ما يخلقه من حوافز للمشاركين في السوق بما يحقق الشفافية وكفاءة الأسواق المالية، ومن ناحية أخرى فإنه يجب أن يكون للهيئات الإشرافية والتنظيمية السلطة والموارد والنزاهة التي تمكنها من ممارسة مسؤولياتها بطريقة مهنية وموضوعية فضلاً عن وجوب اتخاذها للإجراءات اللازمة في التوقيت الملائم مع ضرورة الإفصاح عن تلك الإجراءات بكل شفافية والإعلام عنها للكافة.

سابعاً: مساهمة الرقابة الداخلية في تطبيق الحوكمة:

يرى معهد المدققين الداخليّين IIA أنّ الحوكمة الجيّدة تتوقف على المعلومات المتولّدة عن الأطراف الأربعة التي تشكّل نظام الحوكمة وهي:
(مجلس الإدارة – الإدارة التنفيذيّة- المدققون الداخليّون- المدققون الخارجيّون)، وأنّ هذه العناصر الأربعة تشكّل الفهم الداخليّ لأنشطة المنشأة مع التقييم الخارجيّ المستقل، ومن ثم فإنّ إدارة الرقابة الداخلية من الأطراف الرئيسة المعنيّة بتطبيق مفهوم الحوكمة ،كما أكّدت مبادئ وقواعد حوكمة الشركات على ضرورة تطوير نظم الرقابة الداخلية، وتفعيل دوره في إطار آليّات الحوكمة، مع التركيز على علاقته بلجنة التدقيق والمدقق الخارجي، وقد دعا الاتّحاد الأوروبي لمعهد المدققين الداخليّين عام 1999م إلى المشاركة في المناقشات حول دور الرقابة الداخلية في آليّات حوكمة الشركات، وقرّر بأن يضع في مسار عمله العلاقة بين الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات (Rashed 2007م، 34).
المتطلّبات الأساسيّة من الرقابة الداخلية في عمليّة الحوكمة: أكّدت معايير الرقابة الداخلية الصادرة عن معهد المدققين الداخليّين الأمريكيّ على ضرورة أن يسهم نشاط الرقابة الداخلية في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة حيث يشير المعيار /2130/ إلى أنّه ينبغي أن يسهم نشاط الرقابة الداخلية في عمليّات الحوكمة بواسطة تقييم وتحسين عمليّة الحوكمة من خلال الآتي: (Ibrahim ، 2005م، 59)

1- التحقّق من وضع القيم والأهداف وتوصيلها.

2- مراقبة عمليّة إنجاز الأهداف.

3- التحقّق من المساءلة.

4- التحقّق من الحفاظ على القيم في المنشأة.

وتعتبر بيئة النشاط الحاليّة للرقابة الداخلية وظيفة مساعدة للإدارة التنفيذيّة والإدارة العليا والمدقق الخارجيّ وأصحاب المصالح الآخرين إذا تمّ تجهيزها (بالموارد والأفراد) فإنّها ستقوم بدور هام ورئيسي في تعزيز وتفعيل الحوكمة، وبالرغم من أنّ مجلس الإدارة هو المسؤول عن عمليّة الحوكمة بالمنشأة إلّا أنّه يعتمد على أطراف أخرى كالإدارة التنفيذيّة والمدراء للمساعدة في القيام بمسؤوليّاته في الحوكمة، ومن ثم تعتبر الرقابة الداخلية أحد الأطراف التي تساعد الإدارة العليا في عمليّة الحوكمة فهي مصدر هام للأطراف الأخرى المشتركة في عمليّة الحوكمة (وهي الإدارة العليا- المدقق الخارجيّ) في متابعة وتعزيز عمليّة الحوكمة بالمنشأة (Hanna ، 2005م، 82).
يرى معهد المراجعين الداخليّين IIA بأنّ المتطلّبات الأساسيّة من وظيفة الرقابة الداخليّة في عمليّة الحوكمة تتمثّل في((IIA, 2003, 4

1- <u>متطلّبات للإدارة العليا:</u> كخدمات تأكيد بشأن نظم الرقابة وخدمات استشاريّة بشأن التعامل مع المخاطر، وتتمثل متطلّبات الإدارة في:

- تقييم مستقلّ لنظام الرقابة الداخليّة.

- المساعدة في إعداد التقارير عن الرقابة الداخليّة.
- تقييم كفاءة العمليّات.
- تحليل المخاطر.
- تأكيدات متعلّقة بالمخاطر.
- إجراء التقييم الذاتيّ لكلٍّ من نظم الرقابة والمخاطر.

2- متطلّبات للإدارة التنفيذيّة: كخدمات استشاريّة بشأن التعامل مع المخاطر.

كما أنّ للرقابة الداخلية دورٌ هامٌ في تقييم مدى التزام الإدارة التنفيذيّة بمبادئ الحوكمة وذلك من خلال إعطاء الثقة للمعلومات التي يحصل عليها مجلس الإدارة ولجنة التدقيق عن الحوكمة، فعلى المدقق الداخليّ التركيز على تنفيذ هذه المبادئ أو المواثيق وليس على الاعتراف بالالتزام بها، ومن ثم على المدققين الداخليّين توسيع أفقهم والاطلاع المستمرّ على التغيّرات المتسارعة في القوانين والتشريعات والإرشادات وفهم ليس ماذا تعني الكلمة، ولكن كيف يتمّ تطبيقها المحور الرابع: الدراسة الميدانية والنتائج والتوصيات .

الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع آراء وجهات نظر العاملين في قسم الرقابة الداخلية بالقطاع المصرفي بولاية الخرطوم، حول تقويم فاعلية نظم الرقابة الداخلية على توافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف السودانية

مجتمع الدراسة

روعي في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون مفردتها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والقدرة على الحكم على العوامل المحددة لعمل الرقابة الداخلية، يمثل مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي بولاية الخرطوم، وبلغ اجمالي المصارف العاملة بالولاية 30 مصرف اما المصارف التي لها إدارات مكتملة للمراجعة الداخلية بلغت 14 مصرف وهي تمثل مجتمع الدراسة

3. عينة الدراسة الميدانية

تم اختيار 10مصارف من بين 14 مصرف والتي تمثل مجتمع الدراسة بنسبة 72% بأسلوب العينة القصدية البسيطة، وبلغ عدد الموظفين المستهدفين بالدارسة في المصارف التي تمثل العينة 150 فرد، تم توزيع 150 استمارة وتم جمع 120 استمارة بنسبة 80% وتمثلت في بنك السودان، بنك ام درمان الوطني، بنك فيصل الإسلامي، بنك المال المتحد ,بنك الجزيرة السوداني الأردني , بنك الاستثمار المالي , بنك تنمية الصادرات , البنك الإسلامي , والبنك السوداني الفرنسي ، بنك النيل للتجارة والتنمية

يوضح الجدول رقم (1/3) عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

جدول رقم (1/4)

عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

رقم	المصرف	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الأستمارات المستلمة	النسبة %
1.	بنك السودان المركزي	15	10	66%
2.	بنك ام درمان الوطني	15	12	80%
3.	بنك فيصل الإسلامي	15	12	80%
4.	بنك المال المتحد	15	13	87%
5.	بنك الجزيرة السوداني الأردني	15	12	80%
6.	بنك الاستثمار المالي	15	12	80%
7.	بنك تنمية الصادرات	15	11	73%
8.	البنك الإسلامي	15	12	80%
9.	البنك السوداني الفرنسي	15	13	87%
10	بنك النيل للتجارة والتنمية	15	13	87%
	الإجمالي	150	120	80%

أداة البحث

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستعمل في جمع البيانات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستعملة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثين على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة البحث لصعوبة الحصول على معلومات تطبيقية خاصة بمجال البحث.

ثبات وصدق أداة البحث

يقصد بثبات أداة البحث أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استعمل أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما عرف الثبات بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقترب معامل الثبات من الواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كلما كان الثبات منخفضا وتكون النسبة مقبولة إحصائياً إذا زادت عن (.600)، فعندما يكون ثبات الأداة مقبولاً يمكن تعميم النتائج، أما صدق الاستبانة فيساوي رياضياً الجذر التربيعي للثبات، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم(2/4): اختبار معامل الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة على الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
المحور الأول	10	0.889	0.790
المحور الثاني	10	0.857	0.734
المحور الثالث	10	0.903	0.815
المحور الرابع	10	0.917	0.841
الاستبيان ككل	40	0.969	0.939

المصدر: اعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بكل محور من محاور البحث الأربعة وعلى الاستبيان ككل كانت أكبر من النسبة المقبولة إحصائياً وهو(60%) والبعض منها قريبة جداً إلى(100%) مما يدل على أن الاستبيانة تتصف بثبات وصدق كبيرين بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

أولاً: البيانات الشخصية للمبحوثين

1- العمر

جدول رقم(3/4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين وفق العمر

1- العمر	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	44	39.3
30 وأقل من40 سنة	32	28.6
40 وأقل من50سنة	26	23.2
50 وأقل من60سنة	7	6.3
60 سنة فأكثر	3	2.7
المجموع	112	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن 39.3% من المبحوثين أعمارهم أقل 30 سنة، و28.6% منهم أعمارهم 30 وأقل من 40سنة، بينما 23.2% منهم تقع أعمارهم في الفئة العمرية 40 وأقل من 50سنة، و6.3% من المبحوثين أعمارهم تتراوح بين 50 وأقل من 60سنة، وأخيراً 2.7% منهم أعمارهم 60سنة فأكثر.

2- المؤهل العلمي

جدول رقم (4/4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين وفق المؤهل العلمي

البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
بكالوريوس	62	55.9
دبلوم فوق الجامعي	16	14.4
ماجستير	28	25.2
دكتوراه	3	2.7
أخرى (حدد)	2	1.8
المجموع	111	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن 55.5% من المبحوثين هم حملة مؤهل البكالريوس، يليه حملة مؤهل الماجستير بنسبة بلغت 25.2%، بينما بلغ نسبة من يحملون مؤهل الدبلوم فوق الجامعي14.4%، و2.6% من حملة مؤهل الدكتوراه، وأخيراً 1.8% من المبحوثين يحملون مؤهلات أخرى.

3-المؤهل المهني

جدول رقم(5/4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين وفق المؤهل المهني

البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	2	1.8
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	2	1.8
زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية	1	.9
زمالة المحاسبين القانونيين الإسلامية	1	.9
أخرى (حدد)	10	8.9
لا أحمل زمالة مهنية	96	85.7
المجموع	112	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن 85.7% من المبحوثين لا يحملون مؤهلات مهنية، بينما بلغ نسبة الذين يحملون مؤهلات مهنية أخرى 8.9%، ونسبة 1.8% لكل من حملة زمالة المحاسبين القانونيين السودانية وزمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، وأخيراً نسبة 0.9% لكل من حملة زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية وزمالة المحاسبين القانونيين الإسلامية.

4- سنوات الخبرة

جدول رقم (6/4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين وفق سنوات الخبرة

البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	31	27.7
5 وأقل 10 سنوات	21	18.8
10 وأقل 15 سنة	29	25.9
15 وأقل 20 سنة	16	14.3
20 سنة فأكثر	15	13.4
المجموع	112	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول رقم أعلاه أن 27.7% من المبحوثين سنوات خبراتهم أقل 5سنة، ونسبة25.9% من المبحوثين تتراوح سنوات خبراتهم بين 10 وأقل من 15سنة، ونسبة 18.8% منهم تتراوح سنوات خبراتهم بين 5 وأقل من 10سنة، يليه نسبة 14.3% للذين تتراوح سنوات خبراتهم بين 15 وأقل من 20سنة، وأخيراً نسبة 13.4% من المبحوثين سنوات خبراتهم 20 سنة فأكثر.

5- المركز الوظيفي

جدول رقم (7/4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين وفق المركز الوظيفي

البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
مدير إدارة	7	6.4
رئيس قسم	30	27.5
موظف	60	55.0
مراجع داخلي	8	7.3
أخرى (حدد)	4	3.7
المجموع	109	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول رقم أعلاه أن 55.0% من المبحوثين هم موظفين، يليه نسبة 27.5% للذين مركزهم الوظيفي رئيس قسم، بينما بلغ نسبة المراجعين الداخليين 7.3%، و 6.4% من المبحوثين مديري إدارات، وأخيراً 3.7% من المبحوثين يشغلون مراكز وظيفية أخرى.

6- التخصص العلمي

جدول رقم (8/4): التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين وفق التخصص العلمي

البيان	التكرارات	النسبة المئوية %
محاسبة	38	34.2
إدارة أعمال	12	10.8
اقتصاد	23	20.7
دراسات مصرفية	25	22.5
نظم معلومات	3	2.7
أخرى (حدد)	10	9.0
المجموع	111	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن 34.2% من المبحوثين تخصصهم العلمي محاسبة، يليه نسبة من تخصصهم دراسات مصرفية حيث بلغت 22.5%، بينما بلغ نسبة من تخصصهم اقتصاد20.7%، ونسبة10.8% تخصصهم إدارة أعمال، ونسبة 2.7% تخصصهم نظم معلومات، وأخيراً نسبة 9.0% من المبحوثين من ذوي التخصصات العلمية الأخرى.

ثانياً: قياس متغيرات البحث

تم استخدام الاستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، ووزعت العبارات على أربعة متغيرات بواقع (10)عبارة لكل متغير، ولتحديد اتجاه آراء المستجيبين حول كل فقرات من فقرات محاور البحث تم حساب المتوسط الحسابي المرجح لكل عبارة من خلال حساب طول الفترة وهي عبارة عن حاصل قسمة (4 على 5) حيث 4 عدد المسافات بين مستويات الموافقة و5 عدد الإختبارات، وعليه يكون طول الفترة 0.80 ويتم قياس درجة الموافقة العامة وفق التقسيم التالي:

1. من 1 إلى 1.79 ..... لا أوافق بشدة
2. من 1.80 إلى 2.59 ..... لا أوافق

3. من 2.60 إلى 3.39 ..... محايد
4. من 3.40 إلى 4.19 ..... أوافق
5. من 4.20 إلى 5.00 ..... أوافق بشدة

وتم حساب الانحرافات المعيارية لمعرفة درجة التجانس بين إجابات المبحوثين حول فقرات المحور المعني فإذا كانت النتيجة أقل من الواحد دل ذلك على التجانس الكبير بين إجابات المبحوثين، ويمثل الجدول أدناه فقرات المحور الأول من الاستبيان:

جدول رقم (9/4): عبارات المحور الأول: نظم الرقابة الإدارية

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الموافقة
يتجنب المصرف الأساليب التي تؤدي الى الاستعمال غير الرشيد للموارد المتاحة.	4.50	.633	أوافق بشدة
يقوم المصرف بتحديد وفصل المهام بين العاملين.	4.21	.725	أوافق بشدة
يتمتع أعضاء مجلس إدارة المصرف بالأخلاق والحياد والنزاهة.	4.03	.818	أوافق
يتبع المصرف توصيف وظيفي يحدد الحقوق والواجبات لمختلف الأقسام والوحدات.	4.13	.806	أوافق
يعتمد المصرف على عاملين تتوفر لديهم الكفاءة المهنية العالية.	4.02	.809	أوافق
يستعمل المصرف اساليب الرقابة على أمن النظام بغرض تقليل مخاطر أمن تشغيل البيانات.	4.31	.764	أوافق بشدة
يتحقق المصرف من تنفيذ السياسات الإدارية حسب الخطة الموضوعة لها.	4.04	.904	أوافق
يعتمد المصرف على هيكل تنظيمي فعال.	4.02	.851	أوافق
يعتمد المصرف على أسس وإجراءات متجانسة في عملية التعيين والترقية والمكافآت.	3.83	1.017	أوافق
يقوم المصرف بالاستجابة السريعة للتقارير التي تبين وجود مخالفات.	3.94	.966	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه أن:

1. المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تعبر عن محور نظم الرقابة الداخلية تتراوح بين (3.83 -4.50) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، مما يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات هذا المحور.
2. غالبية الانحرافات المعيارية لعبارات المحور قريبة من الواحد صحيح ويشير ذلك إلى التباين وعدم التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة عدا العبارة التاسعة التي تجاوزت الواحد الصحيح.

جدول رقم (10/4): عبارات المحور الثاني: نظم الرقابة المحاسبية والمالية

العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	مستوى الموافقة
يراعي المصرف التصميم الجيد للمستندات التي يعتمد عليها.	4.17	.733	أوافق
يقوم المصرف بفحص المستندات الأصلية وترقيمها بغرض التحقق من عدم وجود أخطاء بها.	4.10	.762	أوافق
توجد بالمصرف آليات للإفصاح والشفافية لجميع التقارير التي يقوم بإعدادها.	3.93	.881	أوافق
يعتمد المصرف على أنظمة محاسبية متكاملة ومتطورة.	3.87	.920	أوافق
يعتمد المصرف على مجموعة متطورة من السجلات والدفاتر التي تمكنه من القيام بتسجيل جميع معاملاته.	3.95	.923	أوافق
يقوم المصرف بتسجيل كل المعاملات في وقت حدوثها لما لها من أثر كبير على دقة المعلومات.	4.06	.766	أوافق
يستعمل المصرف طريقة القيد المزدوج في تسجيل المعاملات المالية بالدفاتر والسجلات.	4.16	.796	أوافق
يعتمد المصرف على وحدة رقابة داخلية متطورة ومستقلة عن إداراتها الأخرى.	4.24	.868	أوافق بشدة
يعتمد المصرف على الآليات التي تصدرها لجان المراجعة لما لها من أهمية في دعم تطبيق صحة المعاملات المصرفية.	4.04	.834	أوافق
يعتمد المصرف على مراجعين مستقلين مؤهلين وذو خبرة جيدة.	4.14	.874	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه أن:

1. المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تعبر عن محور نظم الرقابة المحاسبية والمالية تتراوح بين (3.87 - 4.24) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، مما يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات هذا المحور.
2. الانحرافات المعيارية لغالبية عبارات المحور قريبة من الواحد صحيح ويشير ذلك إلى التباين وعدم التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (11/4): عبارات المحور الثالث: نظم الضبط الداخلي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
يراعي المصرف اسس متابعة ومحاسبة العاملين.	4.22	.890	أوافق بشدة
يقوم المصرف بالتأكد من سلامة وموثوقية الإجراءات والسياسات المتبعة.	4.06	.733	أوافق
يتأكد المصرف من تطابق أهداف مجلس الإدارة مع الأهداف والخطط الاستراتيجية الموضوعة.	3.96	.914	أوافق
يتأكد المصرف من سلامة ضوابط وإجراءات الرقابة لتفادي المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها مستقبلاً.	3.91	.914	أوافق
يتأكد المصرف من ان الضوابط والإجراءات المستخدمة للعاملين تسمح لهم القيام بمهامهم دون تعقيدات.	3.98	.900	أوافق
يتأكد المصرف من ان الزمن كافي لتنفيذ عمل الموظفين.	3.85	.938	أوافق
يتأكد المصرف من أن الإمكانيات المتاحة لتنفيذ المعاملات المصرفية المختلفة متوفرة بالمصرف.	3.89	.989	أوافق
يقوم المصرف بالتحقق من سلامة اكتمال الوثائق المتعلقة بالمعاملات المالية والإدارية.	4.02	.782	أوافق
يتأكد المصرف من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.	4.18	.830	أوافق
يلتزم المصرف بالتوصيات الصادرة من وحدة الرقابة الداخلية والخارجية.	3.98	.920	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه أن:

1. المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تعبر عن محور نظم الضبط الداخلي تتمركز بين (3.85 - 4.22) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، مما يدل على أن غالبية أفراد عينة البحث موافقون على عبارات هذا المحور.
2. الانحرافات المعيارية لغالبية عبارات المحور قريبة من الواحد صحيح ويشير ذلك إلى التباين وعدم التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (12/4) عبارات المحور الرابع: توافر إطار فعال للحوكمة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
يراعي المصرف وجود لائحة تتميز بالمرونة الكافية وتتوافق مع احتياجات العملاء.	4.21	.737	أوافق بشدة
يعمل المصرف في أسواق تخلق حوافز للمشاركين فيها.	3.74	.853	أوافق
للمصرف سياسات تشجع على قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية.	3.83	.999	أوافق
المتطلبات القانونية والتنظيمية لإطار الحوكمة بالمصرف في نطاق اختصاص تشريعي.	3.76	.808	أوافق
المتطلبات القانونية والتنظيمية لإطار الحوكمة بالمصرف متوافقة مع أحكام القانون.	4.04	.846	أوافق
المتطلبات القانونية والتنظيمية لإطار الحوكمة بالمصرف ذات شفافية وقابلة للتنفيذ.	3.67	.909	أوافق
لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالمصرف السلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها.	3.92	.927	أوافق
تصدر الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية التابعة للمصرف أحكامها وقراراتها في الوقت المناسب.	3.67	.959	أوافق
يقوم المصرف بتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.	3.95	.971	أوافق
تتميز القرارات التي تصدرها الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية التابعة للمصرف بالشفافية.	3.82	1.002	أوافق

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م.

يتضح من الجدول أعلاه أن:

1. المتوسطات الحسابية لجميع العبارات التي تعبر عن محور توافر إطار فعال للحوكمة تتمركز بين (3.67 - 2.21) وهي أكبر من الوسط الفرضي (3)، مما يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات هذا المحور.
2. الانحرافات المعيارية لغالبية عبارات المحور قريبة من الواحد صحيح ويشير ذلك إلى التباين وعدم التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة عدا العبارة العاشرة التي تجاوزت الواحد الصحيح.

اختبار فرضيات الدراسة

يستخدم الباحثين الارتباط والانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

1. الارتباط

يستعمل تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة بهدف التعرف على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فكلما كانت العلاقة قريبة من الواحد الصحيح يعتبر الارتباط قوياً بين المتغيرات وكلما قلت درجة الارتباط ضعفت العلاقة وقد تكون العلاقة طردية أو عكسية، وتعتبر العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من (0.30) ومتوسطة إذا تراوحت بين (0.30 – 0.70) أما إذا زادت قيمة معامل الإرتباط عن (0.70) فتعتبر العلاقة قوية بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح علاقة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل (نظم الرقابة الداخلية) وتوافر إطار فعال للحوكمة كمتغير تابع.

جدول رقم (13/4) تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

البيان	مستقل1	مستقل2	مستقل3	تابع1
نظم الرقابة الإدارية	1	.781	.772	.765
نظم الرقابة المحاسبية والمالية	.781	1	.821	.795
نظم الضبط الداخلي	.772	.832	1	.828
توافر إطار فعال للحوكمة	.765	.795	.828	1

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات البحث الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك ارتباط طردي قوي يتراوح بين (0.77–0.83) بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2. الانحدار الخطي المتعدد

لاختبار فرضيات البحث يتم استعمال اسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على:

1. معامل التحديد (2R) لتفسير نسبة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.
2. معامل الارتباط (R) لمعرفة درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
3. اختبار (F) للتعرف على معنوية انموذج الانحدار.
4. مستوى المعنوية (Sig) وقد تم الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، و يتم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعتبر التأثير ذات دلالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة المحتسب أقل من مستوى الدلالة المعتمد والعكس صحيح.

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة الإدارية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

جدول رقم (14/4): معامل الارتباط والتحديد للفرضية الأولى

ملخص النموذج									
النموذج	الإرتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	إحصائيات التغير				
					التغير في معامل التحديد	التغير في قيم F	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
1	.765[a]	.585	.580	.44011	.585	109.889	1	78	.000

a. المتغير المستقل: (الثابت), نظم الرقابة الإدارية
b. المتغير التابع: توافر إطار فعال للحوكمة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك علاقة طردية موجبة بين نظم الرقابة الإدارية وتوافر إطار فعال للحوكمة، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 58.5% من التغير في فعالية الحوكمة يعزى إلى نظم الرقابة الإدارية، كما أن هنالك علاقة معنوية بين المتغيرين لأن قيم (Sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة الإدارية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة المالية والمحاسبية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

جدول رقم (15/4): معامل الارتباط والتحديد للفرضية الثانية

ملخص النموذج									
النموذج	الإرتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	إحصائيات التغير				
					التغير في معامل التحديد	التغير في قيم F	درجة الحرية 1	درجة الحرية 2	مستوى المعنوية
1	.699[a]	.488	.481	.49195	.488	71.523	1	75	.000

a. المتغير المستقل: (ثابت), نظم الرقابة المحاسبية والمالية
b. المتغير التابع: توافر إطار فعال للحوكمة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك علاقة طردية موجبة بين نظم الرقابة المحاسبية والمالية وتوافر إطار فعال للحوكمة، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 48.8% من التغير في فعالية الحوكمة يعود إلى نظم الرقابة المحاسبية والمالية، كما أن هنالك علاقة معنوية لأن قيم (Sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة المالية والمحاسبية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الضبط الداخلي وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

جدول رقم (16/4): معامل الإرتباط والتحديد للفرضية الثالثة

ملخص النموذج									
النموذج	الإرتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	إحصائيات التغير				
					التغير في معامل التحديد	التغير في قيم F	درجة 1 الحرية	2 درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	.742[a]	.551	.546	.42607	.551	104.226	1	85	.000

a. المتغير المستقل: (ثابت), نظم الضبط الداخلي
b. المتغير التابع: توافر إطار فعال للحوكمة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن هنالك علاقة طردية موجبة بين نظم الضبط الداخلي وتوافر إطار فعال للحوكمة، كما يشير معامل التحديد R Square إلى أن 55.1% من التغير في فعالية الحوكمة يعود إلى نظم الضبط الداخلي، كما أن هنالك علاقة معنوية لأن قيم (Sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة المالية والمحاسبية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان.

أولاً: النتائج:

1. النتائج المتعلقة بنظم الرقابة الإدارية

خلصت نتائج التحليل إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة الإدارية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان، وأن المصرف يتجنب الأساليب التي تؤدي الى الاستعمال غير الرشيد للموارد المتاحة، ويقوم بتحديد وفصل المهام بين العاملين، بالإضافة إلى الاستجابة السريعة للتقارير التي تبين وجود مخالفات. وأيضاً يعتمد على وأسس وإجراءات متجانسة في عملية التعيين والترقية والمكافآت ويتبع توصيف وظيفي يحدد الحقوق والواجبات لمختلف الأقسام والوحدات وهيكل تنظيمي فعال يتمتع أعضاء مجلس إدارته بالأخلاق والحياد والنزاهة. كما يتحقق من تنفيذ السياسات الإدارية حسب الخطة الموضوعة لها بأساليب الرقابة على أمن النظام بغرض تقليل مخاطر أمن تشغيل البيانات.

2. النتائج المتعلقة بنظم الرقابة المحاسبية والمالية

خلصت نتائج التحليل إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الرقابة المالية والمحاسبية وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان، وأن المصرف يراعي الفحص والتصميم الجيد للمستندات الأصلية التي يعتمد عليها للتحقق من عدم وجود أخطاء بها، كما على المصرف الاعتماد على مجموعة متطورة من الأنظمة والسجلات والدفاتر المحاسبية التي تمكنه من القيام بتسجيل جميع معاملاته، بالإضافة الى وحدة رقابة داخلية ومراجعين مستقلين عن إداراتها الأخرى.

3. النتائج المتعلقة بنظم الضبط الداخلي

خلصت نتائج التحليل إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين نظم الضبط الداخلي وتوافر إطار فعال للحوكمة بالمصارف العاملة بالسودان، وأن المصرف يقوم بالتأكد من سلامة الضوابط والإجراءات الرقابية لتفادي المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها مستقبلاً، وأنه يتأكد من أن الإمكانيات المتاحة لتنفيذ المعاملات المصرفية المختلفة متوفرة بالمصرف، بالإضافة الى التحقق من سلامة اكتمال الوثائق المتعلقة بالمعاملات المالية والإدارية والالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.

4. النتائج المتعلقة بتوافر إطار فعال للحوكمة

خلصت نتائج التحليل إلى أن المصرف يراعي وجود لائحة تتميز بالمرونة الكافية وتتوافق مع احتياجات العملاء ويعمل في أسواق تخلق حوافز للمشاركين فيها ويتبنى سياسات تشجع على قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفعالية، بالإضافة الى وجود المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تتوافق مع أحكام القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ، وان يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها ،وان يقوم المصرف بتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على نتائج البحث يُقدّم الباحثون التوصيات التالية:

1. ضرورة تجنب المصرف الأساليب التي تؤدي الى الاستعمال غير الرشيد للموارد المتاحة.
2. ضرورة قيام المصرف بتحديد وفصل المهام بين العاملين.
3. ضرورة وجود لائحة للمصارف تتميز بالمرونة الكافية وتتوافق مع احتياجات العملاء.
4. ضرورة وجود أسس لمتابعة ومحاسبة العاملين بالمصارف.
5. ضرورة اعتماد المصرف على وحدة رقابة داخلية متطورة ومستقلة عن إداراتها الأخرى.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع المترجمة

1. Ashraf Hanna. Auditing in the Framework of the Corporate Governance System, Published in the First Arab Conference on Internal Audit in the Framework of Corporate Governance, Cairo, 2005, p. 82.
2. Ahmed Khalifa and Hilal Deroun, Quality of Audit and Mechanisms of Corporate Governance, (Algeria: Journal of Economics and Finance, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, No. 1, Vol. 4, 2018).
3. Ashraf Mikhail, The Importance of the Role of Audit Standards and its Parties to Ensure the Effectiveness of Corporate Governance (Alexandria: Fifth Scientific Conference, Corporate Governance and its Accounting, Administrative and Economic Dimensions, 8-10 September 2005), p. 261.
4. Al-Hizan, Osama Bin Fahd, Improving the performance of the internal audit function to activate the requirements of governance, (Cairo: Journal of Accounting, Management and Insurance, Faculty of Commerce, Cairo University, Part I, No. 70, 2008).
5. Amal Ibrahim. The Role of Internal Audit in Supporting the Effectiveness of Corporate Governance, Journal of Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, University of Nabha, Year 25, 2005, No. 2- Thania Attia Farag, Administrative Control, (Cairo: Cairo University Open Education Center, 2005), p. 17.
6. Ruqaya Tayeb Ali Ahmad, The Role of Audit in the Effectiveness, Principles and Procedures of Corporate Governance as a Mechanism to Reduce Financial Corruption
7. Talaat Abdel Azim Metwally, the effects of the Internet on accounting and the role of accountant in the field of the Internet - An applied study to explore the reality of the use of the Internet in the Egyptian environment, (Tanta: Tanta University, Faculty of Commerce, Journal of Commerce and Finance, No. 1, 1998), p 11.
8. Abdel Fattah al-Sahn, censorship and auditing, (Alexandria: University Youth Foundation for Printing and Publishing, 2009), p. 263.
9. Abdel Nasser et al., The impact of adherence to the principles of corporate governance in narrowing the expectations gap in Jordan, (Jordan: Zarqa University, Zarqa Journal for Research and Humanitarian Studies, Volume XIV, Volume II, 2014).
10. Kamal El-Din Mostafa El-Dahrawy, Mohamed El-Sayed El-Saraya, Advanced Studies in Accounting and Auditing, (Alexandria: University House, 2007), p. 232.
11. Kamal El-Din Mostafa El-Dahrawy, Contemporary Introduction to Accounting Information Systems, (Alexandria: University House, 2002), p. 165.

12. Mohsen Ahmed Al-Khudairi, Corporate Governance (Cairo: Nile Arab Group for Publishing and Distribution, 2007), pp. 6-7.
13. Mohamed Abdel Fattah Ibrahim, A Proposed Model for Activating Corporate Governance, First Arab Conference on Internal Audit in the Framework of Corporate Governance, (Cairo: 24-26 September 2005), p. 59.
14. Mohammed Mustafa Suleiman, Corporate Governance and Addressing Financial and Administrative Corruption, (Alexandria: University House for Publishing and Distribution, 2006), pp. 15-16.
15. Mohammed Naji Hassan Khalifa, supervision and governance in banks, the first Arab conference on internal audit within the framework of corporate governance, (Cairo: Arab Organization for Administrative Development, 2005), p. 340.
16. Mustafa Rashed, The Role of Internal Auditor in Adding Value and Activating the Application of Corporate Governance, An Empirical Study on Egyptian and Saudi Joint Stock Companies, Journal of Commercial Studies and Research, Faculty of Commerce, Nabha University, 2007, First Issue, Volume 1.
17. Mustafa Issa Khudair, review, concepts, standards and procedures, (Riyadh: King Abdulaziz University Press, 1411 e), p. 194.
18. Manna Rima and Hassan Mariam, the role of corporate governance in reducing fraudulent accounting practices in the Saudi financial market, (Algeria: Oasis Journal for Research and Studies, Ghardaia University, No. 1, Volume 11, 2018).
19. Naguib Mahmoud, Internal Control in Companies, (Kuwait: That Al Salasil Publications, 2009), p. 70.
20. Nermin Abou El Atta, Corporate Governance for Progress - Highlighting the Egyptian Experience (Cairo: Center for International Private Enterprise, 2001), p. 35.
21. Hussein Shehata, Modern Trends in Censorship, (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2011), p. 45.
22. Abdul Fattah al-Sahn, Internal Control and Internal Audit, (Alexandria: Modern University House, 2001), p 114.
23. -Mohammed Ahmed Mohamed El-Esseily, Activating Accounting Mechanisms for Corporate Governance through the Use of Listing Rules in Financial Exchanges, Fifth Scientific Conference on Corporate Governance and its Accounting, Administrative and Economic Dimensions, Faculty of Commerce, Alexandria University, September 2005, p

ثانياً: المصادر الإنجليزية:

- Bashiti, Lubna, S; Rabadi, Aram, Y; Assessing Corporate Governance in Jordan, The Arab Bank Review, Vol.8,No.1 April 2006.
- Center for International Private Enterprise: www.cipe.org.
- Jack E. Kigeir & James H. Scheiner, Auditing, Houghton Mifflin Company, New Jersey, 1994, P. 392.
- Latorre, J. and Dick, A., Strengthening Internal Audit's Role in Corporate Governance, Price Water House Coopers International Limited, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, 2004.
- Mohamed, W, Corporate Governance and Accounting Disclosure, Kuala Lumpur, Working Paper, Aug, 2003, P 8.
-Ruud, T. Flemming. The Internal Audit Function: An Integral Part of Organizational Governance, the Institute of Internal Auditors Research Foundation, Florida USA, 2003.
- Stanciu, Victoria. Internal Audit Approach in Banks, Faculty of Accounting and Management Information Systems, Bucharest-Romania.
- www.cipe.org
Institute of Internal Auditors (IIA). International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, Altamonte Springs, FL, 2003b, p.4.

Evaluate the effectiveness of internal control systems and their role in providing an effective governance framework in Sudanese banks

Abstract

The study aimed to find out the relationship between the dimensions of internal control systems and the availability of an effective governance framework in the Sudanese banks. The study used descriptive and analytical method for collecting and analyzing the study data using SPSS program. The questionnaire was used as an analysis tool. The target sample of Sudanese bank employees, the study found several results, including that the bank avoids methods that lead to the rational use of available resources, and identifies and separation of tasks among employees, in addition to rapid response to reports The study found several recommendations, including the need for a list of banks that are sufficiently flexible and compatible with the needs of customers, in addition to the foundations for the follow-up and accountability of banks' employees..

Key Words: internal control, Banks Governance.